

## التجار السوريون ولعبة الدولار في الأسواق المحلية



في الأسعار (والشاطر يلي ببشلف أكثر)». وتقول إسمراء: «ملئنا من الخطابات الرنانة والمصطلحات مثل حماية المستهلك، الرقابة والتأمين، قدم شكواك، طالب بالفاتورة»، مشيرة إلى أنها «شعارات لم تجد صداها على أرض الواقع ولم يتم تطبيقها في شكل جيد ولم تمارس دورها الفعال». وتضيف: «حمائتنا من جنس التجار لا تكون إلا بوجود دوريات فعالة من حماية المستهلك تتواجد دائماً في الأسواق على غرار رجال الشرطة، وبذلك تكون الشكوى مباشرة وناجعة».

ويرد التجار على هذه «الالتهامات»، وفي هذا السياق، ينفي مهند صاحب محل ملبوسات للأطفال لجوءه إلى رفع أسعار البضائع القديمة ويقول: «بطن البعض أننا نفرح عندما يكون هناك اضطراب في الأسعار وأنها تحقق غايتنا ومكاسبنا، لكن الحقيقة عكس ذلك فعند ارتفاع سعر الدولار فيصاب السوق بحالة من الجمود وارتفاع الأسعار يؤدي إلى الإحجام عن الشراء وبالتالي إلى كساد البضائع».

فيما يشرح وسيم، صاحب محل حقائب نسائية، آلية البيع ضمن «لعبة الدولار»، ويقول إنها «حلقة دائرية والمواطن هو الحلقة الأضعف فيها فتنتج ارتفاع الأسعار، ووضف الحركة الترفيحية، لم نعد نستطيع كاصحاب محال تجارية شراء كميات كبيرة من البضائع لعرضها، فنقوم بجلب البضائع أولاً بأول». ويضيف: «عندما يرتفع الدولار نقوم برفع سعر البضائع لأننا نحتاج شراء بضاعة جديدة سريع، في المقابل، الوكيل أو صاحب المعمل أو المورد سعر البضائع رغم أنها قديمة أيضاً لديه، وذلك خشية المزيد من الارتفاع والوقوع في خسائر مالية».

من جهة أخرى، أكد ياسل طحان مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية في تصريح له، «عدم إخضاع البضائع القديمة لتقلبات سعر الصرف»، موضحاً «إننا لا نسمح للتجار برفع أسعار المواد في الأسواق بحجة ارتفاع سعر الدولار فالبضائع يجب أن تسعر حسب سعر التكلفة المحددة التي دخلت فيها وحسب كلفتها المعلن عنها».

وعن تلاعب التجار بالأسعار، أوضح طحان أنه «في حال تلاعب التاجر ورفع سعر المادة مع ارتفاع سعر الدولار فإننا نأفل بذلك الفاتورة، لأن السعر يجب أن يكون معلناً حسب بطاقات البيان، وعليه يكون مخالفاً بحكم القانون ويتخذ في حقه الإجراءات القانونية اللازمة حسب الواقعة».

وأضاف: «يجب أن تسعر المادة حسب سعر الصرف الذي دخلت في البضاعة، بالنسبة إلى البضاعة المستوردة، حيث يتبع وفق البيان الجرمي الخاص بها، فيما تسعر البضاعة المحلية حسب سعر التكلفة ونسبة الأرباح المحددة». وشدد على أن «حقوق المواطن بتقديم شكواه حال تعرضه لمثل هذه الحالات».

## مها القحف

إن الاستفسار عن سعر صرف الدولار هو لسان حال السوريين وشغلهم الشاغل في هذه الأيام، فقد أصبح الدولار الأمر الناهي في السوق، وباتت هناك علاقة نسبية تدل على ارتفاع أسعار البضائع في الأسواق وبالتالي يستحيل الحصول على أجهزة التحكم والمرافقة أو الترخيص قبل المباشرة بالأشغال.

وكان رئيس اتحاد بلديات كسروان - الفتوح حينه رئيس بلدية زوق مكاييل نهاد نوفل زار، على رأس وفد، رئيس الحكومة تمام سلام وأطلعه على التلوث الذي يسببه معمل الزوق.

وقال نوفل بعد اللقاء: «دولة الرئيس كان متجاوباً معنا ويشعر مع الأملالي وسبيلنا قصارى جهده لتشكل لجنة لتابع معنا هذا الموضوع ونتجاوز لنحية زوق للوصول إلى حل، وخصوصاً أننا مع التوسعة، ولكن أيضاً مع إيجاد حلول للمسألة والبيئة وهذا ما سيبخه دولة الرئيس مع وزراء الصحة والبيئة والطاقة وكذلك مع مجلس الأبناء والإعمار لإيجاد مخرج لمعالجة هذا الموضوع ضمن الإمكانيات المتوفرة».

ويقول سعيد بعلبكي «إن الأسعار ارتفعت في شكل جنوني خلال الأيام القليلة الماضية، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الأسواق باتت تحكمها شريعة التجار والأسعار لأن سلعة واحدة أو مادة بذاتها تجدها بأسعار مختلفة بين محل وآخر وأحياناً تكون الفروقات كبيرة جداً».

فيما تقول أم ميار: «أصبحتنا عاجزين أمام هذه الأسعار عن تحقيق حاجتنا وعن تحقيق مطالب أطفالنا فالأسعار «تار» ومطالب الحياة تزداد يوماً بعد يوم، لكن فيما يبدو مطامع التجار أكبر». وتضيف: «الأبشع من ذلك ابتزاز البائع للشراء والترويج لبيانات سلبية مثل: (نحننا نجرب، واليوم القلعة موجودة بكرة لا) (معاملنا راحت، والبضائع مستوردة) إلخ...»

ولم تتوقف الأساليب عند هذا الحد بل تعدت إلى احتكار الأسواق والتحكم بالمنتجات، وهذا ما أكده أحمد مشيرياً إلى استغلال بعضهم للظروف التي تمرّ بها البلد. ويضيف أحمد: «اضطرابات أسعار الصرف وعدم استقرارها دفعت بعض التجار إلى التحكم بالأسواق من خلال احتكار بعض المنتجات الأساسية والحفاظ على بيعها، بينما يعود الاستقرار إلى السوق ومن ثم يبيعونها بالأسعار التي تحقق لهم مكاسب كبيرة، حيث قام البعض مؤخراً باحتكار مادة حليب الأطفال، وبالفعل أصبحت بحالة مستهدية، ولم نجد علبة واحدة، وكان رد أصحاب المحال بأن الحليب مفقود، وبعد مرور ثلاثة أيام أعاد التجار طرحه في الأسواق ولكن بزيادة كبيرة».

«في نيسان 2011 تمّ إعداد دراسة أولية للأثر البيئي للمشروع من قبل الاستشاري العالمي MVV decon تبنين بموجبه أنّ المشروع مطابق تبن الناحية البيئية لمتطلبات البنك الدولي، وأوصى الاستشاري بإجراء دراسة للهواء Air dispersal study لتحديد ارتفاع الدواخين. بناء عيه، قامت الشركة الدانمركية المتلمزة BWSC في تشرين الأول 2013 بإنجاز الدراسة المطلوبة على المعملين القديم والجديد، وتمّ بنتيجتها رفع دواخين المعمل الجديد في الذوق من 20 إلى 42 متراً وفي الجبة إلى 44 متراً».

وفي موضوع الترخيص للمعمل الجديد، لفت حايك إلى «أنّ هذا المعمل هو من ضمن المشروع المعمل لإنتاج 700 ميغاطون الذي أقرّه مجلس النواب في حزيران 2011 والذي كان من المرتقب أن ينتهي في العام 2014. والعقد هو من نوع EPC Contract أي أنّ التصميم والخرائط هي من ضمن فترة التنفيذ التي هي 18 شهراً، وبالتالي يستحيل الحصول على الترخيص قبل المباشرة بالأشغال».

وكان رئيس اتحاد بلديات كسروان - الفتوح حينه رئيس بلدية زوق مكاييل نهاد نوفل زار، على رأس وفد، رئيس الحكومة تمام سلام وأطلعه على التلوث الذي يسببه معمل الزوق.

وتطرق إلى موضوع الباخترين التركيكتين قائلاً: «إنّ شركة Karpowership للمالكته للباخترين قدمت، عملاً بالعقد الموقع بينها وبين وزارة الطاقة والمياه، تقريراً أولياً لتقييم الأثر البيئي Preliminary Environmental Impact Assessment (EIA Report) إلى وزارة البيئة التي وافقت عليه، ثم قدمت تباعاً التقرير البيئي السنوي الأول والثاني ولم تبتدي وزارة البيئة أي ملاحظات على التقريرين».

المعمل الجديد ثم تحدث عن المعمل الجديد قائلاً:

## رابطة موظفي الإدارة:

## مستمرون في تحركنا

عقد مجلس مندوبي رابطة موظفي الإدارة العامة اجتماعاً أمس، في حضور الهيئة الإدارية وناقش توصية الهيئة الإدارية بالإضراب والاعتصام في 14 و21 الحالي.

وأكد المجتمعون في بيان، «الإستمرار في التحركات وبكافة الأشكال من أجل المطالبة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب بالشكل الذي يؤمن العدالة والمساواة بين مختلف القطاعات الوظيفية، وبما يرفع الغبن اللائق بالموظفين الإداريين، بعيداً من زيادة الدوام وعن أي بنود تضرب المعاشات التقاعدية والتقديرات الصحية والاجتماعية للموظفين وبعيداً من الضرائب التي تطال جيب الفقراء وذوي الدخل المحدود»، مشددين على «ضرورة أن تشمل سلسلة الأجزاء والمتقاعد والمقاعد وكل العاملين في الإدارة العامة».

ووافق المجتمعون على «توصية الهيئة الإدارية بالإضراب والاعتصام في 21 أيار في يوم كرامة الموظف وتنفيذ اعتصام مركزي يحدد مكانه لاحقاً». ودعا إلى «عقد جمعيات عمومية في جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة الأسبوع المقبل تحضيراً لإضراب 21 أيار».

## غصن بحث سبل التعاون

## مع منظمة العمل الدولية

استقبل رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن قبل ظهر أمس في مقر الاتحاد، مسؤول الأنشطة العمالية في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت مصطفى سعيد وخبيرة الحماية الاجتماعية في المكتب الأوروبي كيلي، في حضور نائب رئيس الاتحاد حسن ققيه وأمين الصندوق علي طوسلا ياسين، وجرى البحث في وضع برنامج تعاون بين الاتحاد ومكتب المنظمة في بيروت.

وبحسب بيان الاتحاد، «تمّ الاتفاق على إقامة أنشطة مشتركة، وخصوصاً في ما يتعلق منها بانظمة التقاعد والحماية الاجتماعية، على أن يجري العمل على تنفيذها ابتداء من النصف الثاني من شهر أيار الحالي».

## «عمال فلسطين» (و) جبهة التحرر

## عرضاً قضائياً حقوقية ومطلبية

زار وفد من الاتحاد العام لعمال فلسطين في لبنان مقر جبهة التحرر العمالي في بيروت، والتقى الأمين العام للجبهة عصمت عبد الصمد وأعضاء من الأمانة العامة.

وبحث الطرفان «في القضايا الحقوقية والمطلبية التي تهتمها، ونوها بعمق العلاقة التضاضية التي تربط بين الجبهة والاتحاد، والتي ياملان أن تنجح بما يلي:

– إقرار الحقوق المشروعة وتحقيق المطالب للعمال اللبنانيين والفلسطينيين وهما بهذه المناسبة يؤكداً ضرورة النضال من أجل إصدار المراسيم التنظيمية والقرارات والمذخرات الآتية إلى تطبيق القانون 2010/128 (منح الفلسطينيين حق الاستفادة من تقديرات تعويض نهاية الخدمة) والقانون الرقم 2010/129 (إلغاء الرسوم على إجازة العمل للفلسطينيين وشرط المعاملة بالممثل) وتطبيق القرار الرقم 2011/122 (تسهيل الإستحصال على إجازة العمل)، وهذا أقل ما يمكن تقديمه للعمال الفلسطينيين.

– السماح للعمال الفلسطينيين بمزاولة بعض المهن التي لا تتعارض مع مصلحة العمال اللبنانيين وضمن القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، لا سيما منها ما يتعلق بمهنة السائقين والصيد البحري وإلى حين وضع التشريعات اللازمة لتنظيم هذا الأمر.

– السماح للمزارعين الفلسطينيين بشراء الأسمدة الزراعية من التعاونيات ومحال بيعها وضمن الشروط القانونية المرعية الإجراء.

– حق السلطات اللبنانية والمنظمات العربية والدولية على تأمين الشروط الملائمة لبحث العمل والحماية الاجتماعية للفلسطينيين وتقديم المساعدات والمكتسبات، وبخاصة أن منظمة الأوروا تقصر في شكل فاضح في تحمل مسؤولياتها وتقتصر تقديراتها على الحد الأدنى المطلوب.

– استمرار العلاقة التاريخية والتضاضية بين الاتحاد العام لعمال فلسطين وجبهة التحرر العمالي ومناشدة العمال العرب على التضامن والوقوف بوجه كل ما يخطط لهم من مشاريع تقسيمية وفتنوية وطاقفية، وإثبات أن ما جمعه الفقر والحاجة والمعاناة والأمل والمبادئ الكبرى لا يمكن أن تفرقه التفرعات والبدائس والمؤامرات».

## نظريان وحاك عرضا المشاكل البيئية لمعمل الزوق

## ووفد من اتحاد بلديات كسروان - الفتوح في السراي



(الداقي ونهرا)

موضوعي وبعيداً من الأفكار المسبقة بكل الأمور التقنية، الفنية، العلمية، البيئية والقانونية لكي نتوصل معاً إلى حل كل التساؤلات المطروحة حول هذا المعمل»، مذكراً بأن وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرياء لبنان «تقومان بكل واجباتهما إعادة تأهيل المعمل الحالي أو عبر إنشاء معمل جديد صديق للبيئة يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية. من المعلوم أننا في وزارة الطاقة والمياه نعدنا سياسة الأبواب المفتوحة، فكم كنا نتمنى لو تمت مراجعتنا والبحث معنا حول الأسئلة والمشاكل التي طرحت عبر وسائل الإعلام، وخصوصاً أننا نعمل على حلها ومعالجتها في شكل علمي ومنهجي وفق الأنظمة والقوانين، كونها مشاكل قديمة وتعود إلى سنوات عديدة من دون أن يسجل أي اعتراض عليها».

وأظهر حايك، من جهته، خريطة تبيين أن معمل الذوق يقع في منطقة مصنفة صناعية F3، مستأنساً عن مدى قانونية الرخص المعطاة للسكن حول المعمل، وقال: «لكن سئل هنا في صدد تحميل المسؤوليات بل المهم هو إيجاد حلول للواقع الحالي ترفع الضر عن السكان ونحن لم نقصر في هذا المجال».

ثم شرح الإجراءات المتخذة للحد من انبعاثات معمل الذوق القديم منذ

أوضح وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده في الوزارة مع المدير العام لمؤسسة كهرياء لبنان كمال حايك، جميع الملاحظات التي طرحت في الأسبوعين الماضيين والمتعلقة بمعمل الذوق الحراري، بالإضافة إلى الإجراءات التي عملت عليها الوزارة ومؤسسة كهرياء لبنان لمعالجة المشاكل البيئية التي أثرت والتي تركت علامات استفهام لدى الرأي العام الذي لم يتح له الاطلاع على حقيقة الموضوع من كل جوانبه.

وقال نظريان: «من المعروف أنّ الوزارة ونتيجة مسؤوليتها الوطنية قامت بمسار سابقة ومعجلة لتحسين وضع انبعاثات معمل الذوق عبر تركيب نظام تكييف للفيول منذ العام 2012، وهذا الإجراء أدى إلى خفض التلوث في العام 2014 بنسبة تتفوق 80 في المئة كما أنّ الوزارة تنفذ على المدى المتوسط ورقة سياسة قطاع كهرياء التي وافق عليها مجلس الوزراء بالإجماع في 21 حزيران 2010 بالقرار رقم 1 والتي لاقت ترحيباً من كافة القوى السياسية المحلية ومن المجتمع الدولي، وقد تضمنت هذه الخطة إنشاء معملين حالياً في منطقة الخطة المحركتين العكسية في منطقتي الذوق والجبة، كما وتأهيل المعملين القائميين حالياً في المنطقتين، إضافة إلى إيصال الغاز الطبيعي غير الملوث للبيئة إلى معمل كهرياء عبر إنشاء خط الغاز الذي سيتم على طول الساحل اللبناني. وكل هذه الإجراءات ستؤدي حتماً عند الانتهاء من تنفيذها إلى الحد من التلوث الذي يعاني منه أهل المنطقة».

وأضاف: «يشكل معمل الذوق الحراري اليوم بوقعه وبقدرا من الإنتاجية منشأة استراتيجية أساسية بحيث تم إنشاء هذا المعمل في العام 1956 في منطقة مصفحة صناعياً وقد تمّ تأهيله وتوسيعه في العام 1983 بموافقة وإرادة الجميع،

## افتتح أيام التعاون الأوروبي - اللبناني في «بيال»

## حكيم: نتطلع إلى فتح أسواق جديدة

## من خلال الدبلوماسية الاقتصادية



إيخورست وحكيم خلال الافتتاح

افتتح وزير الاقتصاد آلان حكيم في مجمع «بيال»، أمس، «أيام التعاون الأوروبي اللبناني» التي تنظمها بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد على مدى يومين تحت شعار «نعمل معاً بخطوات ثابتة».

وحضر الافتتاح الرئيس حسين الحسيني، وزراء: الإعلام رمزي جريج، البيئة محمد المشنوق، والدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دي فريج، سفراء دول الاتحاد الأوروبي، وعدد من السفراء المعتمدين في لبنان وشخصيات سياسية وفعاليات اقتصادية من مختلف القطاعات وحشد من المهتمين في موضوع الشراكة اللبنانية - الأوروبية.

## إيخورست

بداية تحدثت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة انجلينا إيخورست، لافتة إلى أن «الاتحاد الأوروبي، مع دولنا الأعضاء، هو أكبر جهة مانحة للبلدان». وتقدمت له في الوقت الراهن دعماً مستمراً على شكل هبات وقروض باكثر من 2.2 مليار يورو». وقالت: «في عام 2014 وحده، خصص الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والبنك الأوروبي للاستثمار 493 مليون يورو للبنان، ما سمح بتوفير الخبرة اللازمة والاساسية ومن التعليم للجمع إلى التنمية الاقتصادية، ومن مناصرة حقوق الإنسان إلى الأمن، والسلام والمصالحة، ومن التنمية الاجتماعية إلى تحفيز التبادل الثقافي، ينشط الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى في المجالات التي تعكس قيمنا ومصالحنا وطموحاتنا المشتركة في لبنان، وهو عازم على تحسين رفاه جميع السكان في البلاد».

حكيم ثم تحدث وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم الذي أشار إلى أن العلاقات الثنائية اللبنانية الأوروبية «شهدت خلال الأشهر القليلة الماضية حركة كثيفة من تبادلات الزيارات والاجتماعات الفاعلة وذلك على أعلى المستويات من الجانبين اللبناني والسوري، حيث تمت لقاءات بين لبنان والمفوضية الأوروبية. ترجمت نتائج هذه العلاقات باجتماعات عدة بين فقاء العمل».

وأضاف: «إنّ الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى لبنان، مع استمرار ميل ميزان التبادل التجاري لصالح أوروبا. ويسجل لبنان عجزاً في ميزانه التجاري بنسبة كبيرة الأمر الذي دفعنا إلى العمل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية على محاولة فتح أسواق جديدة لتصريف سقم من منتجاتنا حولها كما والصناعات التقليدية كالمجوهرات والأحجار الكريمة. إننا نتطلع من خلال هذه الدبلوماسية الاقتصادية إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات اللبنانية وفي أوروبا عامة كما نتطلع باتجاه إزالة العوائق الفنية والتقنية أمام انبعاث البضائع اللبنانية والمفوضية الأوروبية. ونتطلع بشدة إلى رفع حجم الاستثمارات الأوروبية في لبنان ونقل المعرفة لصالح الماكينة الاقتصادية بما يتلاءم مع المعايير والقوانين الأوروبية».

وعند السؤال عن سيعوض أصحاب الشاحنات التي احترقت من بضائعها، أجاب: «هذا ما يتم درسه الآن في مجلس الوزراء، والرئيس سلام يعالج كل الأمور».

ونفى خير ما يشاع عن وجود سائقين في الخارج لديهم أوضاع صعبة حالياً، مشيراً إلى أن «السفراء اللبنانيين في الدول الموجودة فيها شاحنات يتعاونون لحل كل المشاكل، وليس هناك من مشاكل في الإطلاق».

وعند السؤالين الذين ما زالوا في الخارج حتى الآن، أوضح خير أنه «كان لدينا زهاء 290 شاحنة تقريبا في الخارج، وهي حالياً تصل على دفعات إلى لبنان، في حين أنّ بعض السائقين يعملون في الوقت الحاضر في الخارج».

## وزير المالية اليوناني: سنتوصل إلى

## اتفاق حول برنامج جديد لتمويل

أعرب وزير المالية اليوناني يانيس فاروفكيس أمس عن ثقته بأن اليونان ستتوصل إلى اتفاق مع دائنتها حول برنامج جديد للتمويل يحل محل البرنامج الذي يقضي أجله في حزيران.

وبعد اجتماع مع نظيره الإسباني لويس دي جويندوس، قال فاروفكيس: «رغم أنّ اجتماع وزراء مالية منطقة اليورو في بروكسل يوم الاثنين حيوي إلا أنه لن يكون الخطوة الأخيرة لحل الأزمة».

وأضاف: «نأمل أنّ يمون الاجتماع حلقة وصل مهمة نحو الفترة التي ستعقب اكتمال برنامج الإقراض الحالي مع اليونان وهو حقيقة ما بعد يونيو 2015 التي نثق بأنها ستشهد فترة من التعافي وعودة اليونان إلى النمو ضمن منطقة اليورو».

وتابع: «تحدثنا في شأن المسائل الفنية بطريقة تعطي المرء الكثير من الأمل بأنه سيكون في مقدورنا إعلان العملية التي ستؤدي إلى نهاية الأزمة».

## «بيجو» تتطلع إلى العودة

## إلى سوق السيارات في إيران



نقلت مجلة مانجر الألمانية عن رئيس وحدة «بيجو» مكسيم بيكا قوله إن مجموعة «بيجو ستريون» تجري حالياً محادثات بالتعاون مع شركة «إيران خودرو» لصناعة السيارات إذا رفعت العقوبات عن الجمهورية الإسلامية.

وقال بيكا: «نحن نتحدث في شركائنا الإيرانيين أسبوعياً حول كيف ومتى يمكننا أن نبداً أنشطتنا».

وأعرب بيكا عن أمله بأن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين القوى العالمية وإيران في شأن برنامج طهران النووي في حزيران بما يؤدي إلى رفع العقوبات. وأضاف: «في الأجل المتوسط تتطلع بيجو إلى تصنيع سيارات في إيران، ونحن ندرس إطلاق مشروع مشترك مع خردو ويمكننا من أن نغطي السلسلة بكاملها من المشتريات والتوريد إلى تصنيع وبيع قطع الغيار». ولفت بيكا إلى أنّ بيجو التي إعتادت بيع 400 ألف مركبة سنوياً في إيران تعزز أن تصدر في «بداية الأمر مركبات عالية القيمة من أوروبا إلى إيران لتعزيز صورتها وتوسيع لاحقاً إلى تصنيع مركبات أرخص محلياً».

## تراجع أسعار

## الغذاء العالمية

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة العالمية «فاو» أنّ أسعار الغذاء العالمية تراجعت في نيسان إلى أدنى مستوياتها منذ حزيران 2010، مع انخفاض أسعار معظم السلع. وسجل مؤشر المنظمة الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والبقوليات الزيتية واللبان واللحوم والسكر، 171 نقطة في نيسان، بانخفاض 1.2 في المئة عن قراءة آذار.

وتوقعت «فاو» تراجع إنتاج الحبوب العالمي في 2015 إلى 2.509 مليار طن، بانخفاض قدره 1.5 في المئة.

ومن المتوقع أن تبلغ مخزونات الحبوب 626.6 مليون طن في نهاية موسم 2015-2016 من 645.6 مليون طن في 2014-2015.

## هدر الطعام يقلق

## مجموعة العشرين

أعلن وزراء الزراعة في مجموعة العشرين الجمعة أنّ هدر الطعام في مختلف أنحاء العالم يمثل مشكلة اقتصادية ضخمة، وعلى الدول أن تضمن وصول هذا الفاقد من الطعام إلى الجائعين بدل التخلص منه.

وأضاف الوزراء أنّ دول العالم في حاجة إلى تقديرات أفضل لكمية الطعام المهدورة والتأثير الاقتصادي لذلك من أجل مكافحة هذه المشكلة. وكانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» قالت العام الماضي إن 1.3 مليار طن من الطعام، أي ما يقارب 30 في المئة من الإنتاج العالمي يُفقد أو يهدر سنوياً، مقدرة أن هذه الكمية كافية لإطعام ثمانمئة مليون جائع.